

قانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٤

بإنشاء وتعديل بعض الوظائف في ميزانية السنة المالية
١٩٥٥-١٩٥٤

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القانون رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٥٤ باعتبار وزارة الزراعة ومصالحها
المختلفة وحدة واحدة بالنسبة الى الترقيات والتنقلات التي تتم بين موظفيها
حتى نهاية شهر يونيو سنة ١٩٥٥ ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يتم إنشاء وتعديل وظائف الباب الأول (ماهيات
وأجر ومرتبات) من ميزانيات الديوان العام والفروع الأخرى للقسم ١٥
(وزارة الزراعة) للسنة المالية ١٩٥٤ - ١٩٥٥ حسب الكشف المرفق
ويخصم بالتكاليف المقدرة بمبلغ ٢٥٧,٤٣٦ ج مائتين وسبعة ونحسين الفا
وأربعمائة وستة وثلاثين جنيها) على الفروع المختصة على أن يسوى ما قد
يترتب على ذلك من تجاوز في الباب الأول من كل فرع من فروع
اعتمادى ١٤٥,٠٠٠ ج و ١٥٠,٠٠٠ ج المدرجين في الباب الأول من ميزانية
(الديوان العام) بالقسم المذكور .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والزراعة تنفيذ هذا
القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بديوان الرئاسة في ٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ (أول ديسمبر سنة ١٩٥٤)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشى (أ.ح)

وزير الزراعة

عبد الرزاق صدق

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى

قانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٤

بفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٤

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٤ قسم (وزارة
الخارجية) باب ٢ (مصرفات عامة) اعتماد إضافى قدره ١٠٠٠٠ ج
(عشرة آلاف جنيه) زيادة على اعتماد الإمانات وذلك لمواجهة قيمة
اشترك مصر في المؤسسة الليبية العامة للتنمية والاستقرار .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والخارجية تنفيذ هذا
القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بديوان الرئاسة في ٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ (أول ديسمبر سنة ١٩٥٤)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين بكاشى (أ.ح)

وزير الخارجية

محمود فوزى

وزير المالية والاقتصاد

عبد المنعم القيسونى